

وجود الصدر بين خامنئي وسليمانى يضع عادل عبدالمهدي في أضعف حالاته

قفزة إلى المعسكر الإيراني تطلق رصاصة الرحمة على التنوع السياسي



لقاء يعجل برحيل عبدالمهدي

وتخشى الأوساط السياسية أن تسمح إيران بانطلاق حرب شيعية داخلية في العراق، لتحديد المنتصر الذي عليها منحه حصص أكبر من غيره من النفوذ السياسي، ما يفتح الباب على فوضى جديدة في هذا البلد.

إلا أن مراقبا سياسيا عراقيا استبعد حدوث مثل هذه الحرب، وقال "الحديث عن حرب شيعية شيعية هو نوع من التكهن الخاطيء، ذلك لأنه لم تضع إيران الفصائل الشيعية في كل المراحل السابقة تحت سيطرتها مطلقا يحدث اليوم".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "ليست هناك رغبة لدى الأطراف المعنية بالعملية السياسية في الإطاحة بحكومة عبدالمهدي فهو أضعف من أن يطاح بها وبالأخص حين استولى الحشد الشعبي على الكثير من مفاصل الدولة في خطوة تهديدية لإقامة دولة يديرها مطلقا يريد. وفي الإطار نفسه فإن ضبط حركة الصدر، يراد منه الدفع به وهو الذي يرفع شعار معارضة الحكومة إلى موقع يكون له فيه دور في معسكرة المجتمع تمهيدا لقيام دولة الحشد الشعبي المرتبط بتطورات النزاع الإيراني الأميركي.

دعوة لإعادة انتداب العراق

وأفضل ما يمكن حدوثه خلال المرحلة المقبلة، هو صراع شيعي شيعي على النفوذ في العراق، يمكن أن تحركه إيران نفسها، أو أن تغض الطرف عنه في الأقل، إذا اندلع لأسباب داخلية. ويجمع المراقبون العراقيون على أن الصدر لن يقبل بدور ثانوي في الوضع العراقي، بعد دخوله في خاتمة حلفاء إيران، لكنه مع ذلك لا يزال بحاجة إلى القتال من أجل انتزاع مكانته السياسية. ومع وجود ميليشيات قوية جدا، نجحت في صناعة أذرع سياسية داخل البرلمان العراقي وأخرى تنفيذية في الحكومة العراقية، لن تكون معركة الصدر الداخلية المقلبة سهلة، إذ عليه أن يثبت للإيرانيين أنه أقوى، على سبيل المثال، من المالكي، الذي يواصل عزله السياسية لأسباب غامضة.

كما يامل الصدر في مغادرة منطقة مقارنته بهادي العامري زعيم منظمة بدر، بعدما وضع فيها عندما تساوى معه لحظة صناعة رئيس الوزراء الحالي عادل عبدالمهدي. كذلك عليه أن يقدم للإيرانيين بديلا عسكريا عراقيا جاهزا لاستخدامه في سوريا أو حتى داخل العراق، ضد المصالح الأميركية، كما يفعل زعيم عصائب أهل الحق قيس الخزعلي أو زعيم حركة النجباء أكرم الكعبي.

الحديث عن أي مشروع سياسي داخلي إلى مجرد مزحة. وتشبه قفزة الصدر إلى المعسكر الإيراني، رصاصة الرحمة التي أطلقت على التنوع السياسي في العراق، إذ إنها فتحت الباب على احتمالات متعددة في شكلها، ولكنها متشابهة في المخرجات.

الظهور المفاجئ لمقتدى الصدر في طهران منتصف الأسبوع، يكشف حجم التأثير الكبير الذي تملكه إيران في الملف العراقي

وبدا خلال العام الأول من حكومة عبدالمهدي أن التنوع السياسي ربما يتطور باتجاه صناعة خطين متوازيين من الموالاة والمعارضة، يمكنهما شحن بعضها البعض، وعلى هذا الأساس أعلن زعيم تيار الحكمة عمار الحكيم ورئيس تحالف النصر جبر العبادي أنهما يقفان في خط المعارضة، قبالة طيف واسع من قوى الموالاة. لكن هذا الزهان، لم يعد مجديا، بعدما أخضعت طهران لسياسيين الأقوياء في العراق.

مدن عراقية ترفض عودة النازحين من عائلات داعش

سامراء (العراق) - يتواصل رفض العراقيين في عدة محافظات قبول فكرة إعادة دمج عائلات تنظيم الدولة الإسلامية في مدنهم، وذلك في الوقت الذي أقدمت فيه السلطات العراقية على نقل نحو ألفين من نينوى إلى محافظاتهم الأصلية في كركوك وصلاح الدين والأنبار، الواقعة في وسط وغرب البلاد.

وتلاحق النازحين من أفراد عائلات التنظيم المتطرف تهمة الارتباط بتنظيم الدولة الإسلامية، بما يمثله من خطورة في العراق. ويقول الشيخ عدنان البازي وهو أحد شيوخ العشائر في مدينة سامراء بشمال بغداد، "لا مجال لعائلات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية بالعودة إلى مناطقها الأصلية". ويضيف أن "العشائر وعائلات الجرحى والشهداء، والذين فرّوا من منازلهم لا يقبلون بعودة أسر داعش الذين تطلّخت أيدي أبنائهم بدماء العراقيين".

العشائر وعائلات الضحايا والجرحى، لا يقبلون بعودة أسر داعش الذين تطلّخت أيدي أبنائهم بدماء العراقيين

ويرى الشيخ البازي أنه مع استمرار خلايا نائمة في شن هجمات من المناطق الصحراوية المحيطة بسامراء، فإن "إعادة توطين أسر الجهاديين باتت أمرا في غاية الخطورة".

وتعرّض مخيم بساين الشيوخ الواقع في قضاء الشراقات في صلاح الدين في الساعات الأولى من غرة سبتمبر، إلى هجوم بثلاث قنابل يدوية من خارج محيطه لم تسفر عن أضرار.

كما شنّ مسلحون فجر الأحد هجوما في الخيم ذاته، واطلقوا النار ما أسفر عن إصابة اثنين من عناصر الشرطة. كما جرت تظاهرات رافضة لعودتهم من قبل السكان في تكريت، كبرى مدن صلاح الدين قبل تفريقهم من قبل الشرطة.

وطالب زعماء العشائر من محافظ صلاح الدين إغلاق معسكر الشهامة الذي يضم عائلات متهمه بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

ووفقا للخبير الأمني هشام الهاشمي فإن العدد الكلي لعائلات داعش في مخيمات النزوح يبلغ نحو 92.728 عائلة بمعدل 371 ألف نسمة، منهم نحو 118

أثارت زيارة مقتدى الصدر إلى إيران وظهوره مجتمعا بكل من المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي والجنرال البارز في الحرس الثوري قاسم سليمانى، تساؤلات عن مصير رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي الذي تبدو أيام حكمه قد باتت معدودة. وعلاوة على أن زيارة الصدر ترجمت مدى الهيمنة الإيرانية على القرار العراقي، فإن البعض يصنفها أيضا بأنها تندرج ضمن خطة إيرانية تهدف إلى إشعال حرب شيعية شيعية ستحسم في ما بعد وراء من ستصطف طهران.

وقالت ويلي "لقد وضع النظام هذه الأسر في عملية تطهير تمنعها من العودة إلى منازلها وتسجنها في المعسكرات، وتجبرها على تحمل ظروف قاسية تنذر بمستقبل قاتم لأطفالها". وتتهم الحكومة العراقية في الفترة الأخيرة بأنها فشلت في إدارة ملف النازحين بسبب الدمار الذي لحق بالمدن الأصلية لهم ولذلك تحاول السلطات وفق العديد من المتابعين إجبار النازحين على العودة الإجبارية إلى مدنهم الأصلية كي تظهر للرأي العام وللمنظمات الحقوقية أنها تتعامل بجدية لمعالجة هذه الأزمة الإنسانية.

وفي الوقت الذي لا ترغب فيه بعض العائلات في العودة إلى مناطقها الأصلية، هناك عائلات تحلم بالعودة إلى مدنها مثل أم حيدر (41 عاما) التي غادرت مسقط رأسها في مدينة الإسحافي بجنوب سامراء عام 2015، هربا من داعش التي اختطفت زوجها.

وتقول هذه السيدة "لقد بحثت قوات الأمن ما إذا كانت أسماؤنا موجودة على أجهزة الكمبيوتر ضمن المطلوبين في قضايا متعلقة بالإرهاب، لكنها لم تعثر على ذلك".

وتضيف بينما تعمل في مطبخ صغير لتحضير الطعام لأطفالها الأربعة "لكن عندما نقول نريد العودة إلى الديار يقال لنا: أنتم دواعش ولا نرغب بكم".

ويبينما يتجول حولها صغارها غير القادرين على الخروج أو الذهاب إلى المدرسة، تقول "لا يمكنني تسجيلهم في المدرسة أو القيام بأي عمل إداري، ففي كل مرة يقال لي أنتم نازحون".

حزب الإصلاح يظهر هيمنة الإخوان على قرارات حكومة اليمن

التي يقول حزب الإصلاح إنه يجب أن تكون مبنية على أساس شراكة وتوافق وطني لإدارة المرحلة، فإن البعض يرى في ذلك تناقضا كبيرا داخل حزب الإصلاح الذي رفض الجلوس إلى طاولة الحوار التي دعت إليها المملكة العربية السعودية في وقت قبل فيه المجلس الانتقالي الجلوس لإيجاد حل والإبقاء على وحدة الصف في مواجهة المتطرفين الحوثيين.

ودفعت تناقضات حزب الإصلاح بالمجلس الانتقالي إلى التصدي لأجندته التي ورطت حكومة هادي في الزج باليمنيين في صراع كان سيؤدي إلى نتائج وخيمة.

وتعكس ازدواجية الخطاب الإخواني حالة الارتباك بعد الهزائم التي لحقت بهم في الجنوب وتنامي حالة الرفض لحزب الإصلاح المتسبب في الأزمة.

استشهاد 6 جنود إماراتيين في حادث تصادم

الوكيل أول زايد مسلم سهيل العامري، الوكيل أول صالح حسن صالح بن عمرو، الوكيل أول ناصر محمد حمد الكعبي، والقيب سيف ضاوي راشد الطنجي. ولم تذكر القيادة العامة للقوات المسلحة الإماراتية مكان حادث التصادم، إلا أنها تقدمت بتعازيها ومواساتها إلى ذوي الضحايا.

وبلغت العديد من المتابعين للخطاب الذي لقيه الديومي أو لما ورد في البيان الرسمي لحزبه إلى أنهم تميزا بتغيب الحديث عن انقلاب الحوثيين وتمردهم على الدولة في اليمن، في المقابل تم إحضار قضية الجنوب وكذلك موضوع الإمارات العربية المتحدة كجزء رئيسية في خطاب حزب الإصلاح.

وتشدد مراجع سياسية مبنية، على أن دعوة حزب الإصلاح إلى تشكيل حكومة مصغرة هي مطلب فضفاض يحيل من الناحية السياسية إلى هيمنة الحزب الإخواني على صناعة القرار في حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، علاوة على سيطرته على التوجهات الرئيسية للحكومة التي تتهم بأنها تحولت من شرعية إلى ذراع سياسية تنفذ أجندة حزب الإصلاح. أما بشأن الحديث عن شروط الحكومة المصغرة،

الحزب الإخواني بعدالة قضية الجنوب، واتهم المجلس الانتقالي الجنوبي في تعليقه على كلمة الديومي، حزب الإصلاح بقلب الحقائق والتلفيق والانتهازية. وقال نائب رئيس المجلس هاني بن بريك في تغريدة على حسابه بموقع تويتر الجمعة إن خلاصة بيان الإصلاح تشير إلى أنهم الشرعية.

وأضاف بن بريك "لا جديد في بيان الإصلاح في ذكرى إشهار فرعهم في اليمن، قمة الدجل والتلفيق والانتهازية وقلب الحقائق، إنما كان الجديد لو قالوا شيئا غير الذي قالوه".

وتابع "لم يفاجئونا فهذه طريقتهم، فريق يفجر وفريق يستنكر، وفي كل قضية هم كذلك فريقان إن لم يكونوا أكثر من فريق".

وأكد حزب الإصلاح في بيان له أنه يؤمن بـ"عدالة القضية الجنوبية التي خاضت منذ 2008 نضالا سلميا بمطالب حقوقية أبدا المجمع". ويؤكد المتبنون لقضية الجنوب، أن كل ما يدعيه حزب الإصلاح في علاقة بقضية الجنوب لا يمكن تصنيفه سوى في خانة الانتهازية المشكوفة.

ويشدد هؤلاء على أن حزب الإصلاح لا يحمل في أبعاده أي إيمان بالقضايا العادلة في اليمن، لا في الجنوب ولا في الشمال، خاصة وأنه كان الحزب الأول المحرض على جبهات القتال في صعدة، علاوة على ما يتهم به الديومي بالولاء للمتطرفين الحوثيين عام 2013 لدى اقتحامهم محافظة صنعاء.

ومسمياته، مؤكدا على منهج الإصلاح الوسطي الذي اختطه منذ تأسيسه. واعتبر المراقبون أن ما يثير في كلمة الديومي وكذلك ما ورد في البيان الرسمي للحزب يمكن تقسيمه إلى جزأين، الأول فكري ويتعلق بديته عن توجهات وسطية لحزبه، أما الثاني فيتعلق بالمستوى السياسي عبر الدعوة إلى حكومة مصغرة أو عبر تأكيد إيمان



الجلس الانتقالي يتهم الإصلاح بالتلفيق والانتهازية